كلمة رئيس جامعة دمياط

يطيب لنا أن نقدم العدد الأول من مجلة كلية الحقوق جامعة دمياط إلى المهتمين بالدراسات القانونية والاقتصادية ، سواء في محافظة دمياط أو في جمهورية مصر العربية وكافة الأقطار العربية الشقيقة، راجين أن يجدوا فيها ما يفيدهم وينفعهم في الأمور القانونية والاقتصادية.وقد أوعزنا إلى المسئولين عن المجلة بأن تكون ميدانا تجري فيه المناقشات والدراسات للباحثين المنتمين إلى جامعة دمياط وغيرهم من رجال القانون والاقتصاد في جميع الأقطار، ولتكون بمثابة نقطة الالتقاء يتجمع حولها هؤلاء الباحثين .

وتستهدف هذه المجلة أن تكون ذات مستوى يتمكن من فهمه أغلبية القراء – أيا كان مستواهم العلمي- في جميع البلدان ، فهما يمكّنهم من متابعة ما ينشر فيها ، بأن لا تكون مقصورة على الصفوة من العلماء والفقهاء والباحثين قصرا يمنع سواهم من ذوي الثقافات المتوسطة أو المستويات العلمية المحدودة أن يفهموها وينتفعوا بما ينشر فيها .

وإذا كانت جامعة دمياط منارة تعليمية حديثة التكوين بالنسبة إلى عمر الجامعات والمؤسسات العلمية الكبرى داخل جمهورية مصر العربية ، إلا أنها- بحمد الله- قد قطعت أشواطا طيبة إلى الهدف المقصود من إنشائها إلى أن وصلت مصاف الجامعات الأقدم في العديد من الأهداف التي أنشئت من أجلها .

وأسأل الله مخلصا أن يأخذ بأيدينا إلى مواقع الحق والصواب، وأن يرزقنا جميعا صادق القول وصالح العمل .

رئيس جامعة دمياط

أ . د / السيد محمد دعدور

كلمة عميد الكلية

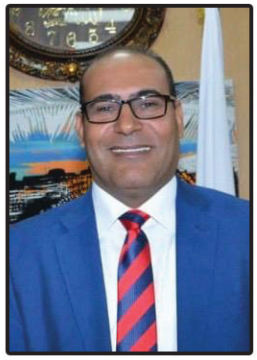

لا شك ، أن إنشاء كلية الحقوق بجامعة دمياط كان حلما ، وتحقق الحلم بفضل المولى عز وجل ليتم إنشاؤها في محافظة دمياط العزيزة، هدية من مصرنا الحبيبة ، لتكون منبرا رسميا للتنوير ونشر الثقافة القانونية والقضائية ، ليس في دمياط فقط وانما أيضا في ربوع مصر والوطن العربى والعالم أجمع ، ولكى تتضافر الدراسات القانونية مع الدراسات البحرية بإعتبار دمياط نافذة بحرية ساحلية لغزل ونسج الترابط بين الفكر القانوني والفكر الاستراتيجي البحرى، لما للقوانين الدولية البحرية والاقتصادية من أهمية كبرى في الوقت الحالى .

وقد جاء انشاء كلية الحقوق بجامعة دمياط بقرار من دولة رئيس مجلس الوزراء بتفويض من فخامة السيد رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١٩٩) لسنة ٢٠١٨ ، وكذلك القرار رقم (٢٣٢٦) بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٢ بشأن بدء الدراسة بالكلية وعليه بدأت الكلية في استقبال الطلاب اعتبارا من العام الجامعى ٢٠١٩/٢٠١٨ .

وفى إطار تضافر جهود الكلية في مختلف القطاعات التعليمية والتي كان من ضمنها قطاع الدراسات العليا وتمثل ذلك في بدأ اصدار العدد الأول من المجلة العلمية للكلية باسم مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية .

ويحمل هذا العدد باكورة الإنتاج العلمى لكلية الحقوق جامعة دمياط لما له من تميز وتنوع في المجالات القانونية والاقتصادية ، ونأمل من المولى عز وجل أن تكون بداية طيبة على الطريق نحو بناء قوى منيع في فلسفة علمية أصيلة .

ونؤكد على أن جميع الأفكار التي تناولتها البحوث والأوراق المقدمة للنشر بالمجلة لا تعكس رأى الجامعة أو الكلية وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها بإعتبارهم مسئولين مسئولية كاملة نحو حقوق الملكية الفكرية وحق التأليف التي تخص الغير فيما ورد بأوراق عملهم .

ندعو المولى عزوجل أن يجد القارئ المتخصص العون والفائدة

عميد الكلية ورئيس التحرير

أ.د / مصطفى كامل خليل

كلمة وكيل الكلية

حرص قطاع الدراسات العليا والبحوث بكلية الحقوق جامعة دمياط منذ الوهلة الأولى على تكريس جهده لمواكبة التطور بالكليات المناظرة ، فأصدر مجلة للدراسات القانونية والاقتصادية ، على أن تكون دورية نصف سنوية ومحكمة ،وتهتم بميدان الدراسات القانونية والاقتصادية، وتنشر بحوثها باللغات الثلاثة : العربية، الإنجليزية، والفرنسية، وتوفر منصة أكاديمية للباحثين للمساهمة في العمل المبتكر في هذا المجال ببحوث أصيلة يتوافر لها الجدة والحداثة ، وعلى أن تعرض بدقة وموضوعية ، وبشكل علمي يطابق مواصفات مناهج البحث القانوني والاقتصادي المحكمة ، ويتم نشر المجلة في صورتين أولهما الإصدار المطبوع ، والثاني الإصدار الإلكتروني علي موقعها على شبكة الإنترنت ، وهي متاحة للقراءة والتحميل، ومنبرا لمشاركة جميع الباحثين أصحاب القدرات العلمية بالمساهمة في أعدادها بأحد المواضيع المستجدة المتعلقة بمجال تخصصها .

ويقوم بالإشراف عليها هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين ، وهيئة استشارية من وزراء للتعليم العالي ورؤساء وأعضاء للجان العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين التابعة للمجلس الأعلى للجامعات المصرية ، وهيئة تحكيم تتألف من نخبة من العلماء في تخصصهم من جميع الأطياف المهتمة بالدراسات القانونية والاقتصادية ، سواء أكانوا من الأساتذة الأكاديميين أو الأساتذة في حقل القضاء بكافة فروعه .

وتعد هذه المجلة العلمية تكريسا لحرص قطاع الدراسات العليا والبحوث بالكلية أو بالجامعة على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وذلك إسهاما في إثراء البحث العلمي بنشر الدراسات الجادة والقيمة، استنادا إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

والله ولي التوفيق ،،،،

وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث

ونائب رئيس التحرير

أ . د / جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير